



الرئيس	السيد نيينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد دي ألمبيدا فيليو
	سويسرا	السيدة بايرسفييل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2023/236)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد

الروسي.

بآخر المستجدات عن الحالة الأمنية، يعقبه استعراض عام للتطورات السياسية وغيرها من التطورات المتصلة بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

لا تزال الحالة الأمنية متقلبة، كما ورد في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2023/236)، وتتسم باستمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات الإرهابية في بعض مناطق مالي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السكان المدنيين.

ولعل المجلس يتذكر أنني قدمت إحاطة إلى المجلس لأول مرة في مثل هذا الوقت من العام الماضي بشأن الأزمة الأمنية المستمرة في منطقة ميناكا في شمال شرق مالي (انظر S/PV.9012). وفي وقت لاحق، في حزيران/يونيه من العام نفسه، سلطت الضوء على شواغلي إزاء تدهور الحالة الأمنية وعواقبها على حماية المدنيين (انظر S/PV.9061). وكذلك سلطت الضوء على القدرات المحدودة للبعثة والسلطات المالية للتعامل معها.

ومنذ بداية العام، ازداد الوضع تدهورا، مع تجدد الاشتباكات بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، اللتين تتنافسان لزيادة مناطق نفوذهما والسيطرة على طرق الإمداد والانخراط في هجمات لا هوادة فيها على السكان المدنيين.

وتقوم قوات الدفاع والأمن المالية بعمليات ضد تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى حول بلدة ميناكا وفي مناطق أبعد جنوبا، بما في ذلك إنديليمان، بينما تقوم بمراقبة القوافل على طول محور ميناكا - أندرامبوكان وعلى الطريق بين ميناكا وأنسونغو. وفي 24 آذار/مارس، أعلنت القوات المسلحة للنيجر أنها نفذت عمليات تهدف إلى ملاحقة عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في حمارات، في منطقة ميناكا. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية مزرية حيث يوجد حاليا أكثر من 30 000 شخص مشرد لجأوا إلى مدينة ميناكا منذ بداية العام الماضي. كما لجأ نحو 2 400 نازح إلى منطقة تقع على بعد أقل من كيلومترين إلى الشمال من مخيم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في

قبل اعتماد جدول أعمال اليوم، أود أن أذكر الزملاء بأن اليوم، 12 نيسان/أبريل، هو اليوم الدولي للرحلات البشرية إلى الفضاء، الذي يحيي ذكرى اليوم الذي أصبح فيه يوري غاغارين أول شخص في العالم يقوم برحلة مأهولة إلى الفضاء الخارجي. ونأمل أن يظل الفضاء مجالا للتعاون وعدم المواجهة والاستكشاف السلمي، وليس لسباق التسلح.

أستأنف الآن مهام بصفتي رئيسا للمجلس.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2023/236)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/236،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد واني.

السيد واني (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على

إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. سأبدأ بتقرير

تحسين أمن وسلامة المشردين مع الحيلولة في الوقت نفسه دون وقوع هجمات محتملة من جانب المتطرفين. كما جرى تنفيذ عمليات في مناطق أخرى، بما في ذلك جيبوك، التي تبعد حوالي 34 كيلومترا إلى الشمال الشرقي من غاو، وكذلك في أماكن أخرى من المنطقة.

ولا يزال وسط مالي يواجه أيضا تحديات أمنية معقدة. ووقعت معظم الحوادث المبلغ عنها خلال الأشهر الثلاثة الماضية في منطقتي موبتي وسيغو. وبشكل عام، أدت العمليات التي قادتها قوات الدفاع والأمن المالية في تلك المناطق إلى تعطيل أنشطة الجماعات المتطرفة، وذلك أساسا بإجبارها على التفرق إلى المناطق المحيطة في اتجاه تمبكتو وغاو. وتحت هذا الضغط، تستخدم الجماعات المتطرفة المزيد من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تستهدف التحركات البرية لقوات الدفاع والأمن المالية، بالإضافة إلى شن هجمات مفاجئة على العديد من مراكز الشرطة على طول طرق الإمداد الرئيسية. وفي هذا السياق، فإن اعتماد الحكومة المالية في أيلول/سبتمبر 2022 لاستراتيجيتها السياسية لتحقيق الاستقرار في وسط البلد، التي أطلقت في آذار/مارس بحضور رئيس الوزراء والعديد من الشركاء الماليين وممثلي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، هو خطوة مهمة في النهوض بنهج شامل للأزمة المعقدة في جميع أنحاء وسط البلد. وستدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي دعمت وضع الاستراتيجية، الأمانة الدائمة للإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي ولجان التنسيق الإقليمية، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر على أرض الواقع من خلال أنشطة التماسك الاجتماعي وحل النزاعات والمصالحة، بما في ذلك في مناطق نونو ودوينترا وكورو. وتواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أيضا عملياتها لحماية المدنيين في أوغوساغو ودوينترا، فضلا عن المساعدة في حماية البنية التحتية الحيوية وتوفير الوصول إلى الطرق.

(تكلم بالإنكليزية)

مالي في ميناكا. لقد رأيت التأثير المدمر لتلك التطورات خلال زيارتي إلى ميناكا قبل ثلاثة أسابيع، وهي خامس زيارة من نوعها منذ وصولي إلى مالي في عام 2021. وقد أدى تدفق النازحين داخليا إلى زيادة الضغط على الاستجابة الإنسانية، حيث يحتاج السكان بشكل عاجل إلى مياه الشرب والغذاء والدواء والمأوى. كان الاستماع إلى النازحين وهم يتوسلون حرفيا للحصول على مياه الشرب تجربة مروعة.

وفي بيئة تزداد تعقيدا، تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بقدراتها المحدودة، بذل قصارى جهدها لحماية المدنيين من خلال مزيج من الدوريات النهارية والليلية بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية، حتى مسافة 15 كيلومترا خارج مدينة ميناكا. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل البعثة أنشطتها المتعلقة بالمصالحة والتماسك الاجتماعي بهدف نزع فتيل التوترات المتنامية بين القبائل. كما دعمت البعثة في بعض الأحيان السلطات المحلية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك إيصال مياه الشرب إلى السكان المشردين في ميناكا. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشيد بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني على التزامها ولأنشأ توفير موارد إضافية حتى تتمكن من الاستجابة للاحتياجات على أرض الواقع. وحتى الآن، لم يتم توفير سوى 8 في المائة من مبلغ 751 مليون دولار الذي طلبته خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023.

وبالإضافة إلى ميناكا، لا تزال غاو ووسط البلد يواجهان أيضا أوضاع صعبة. ففي منطقة غاو، نزح أكثر من 61 000 شخص خلال العام الماضي. وفي الأشهر الثلاثة الماضية، اشتبك تنظيم الدولة الإسلامية وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين بالقرب من بارا ونيليت وأنشواوي وتيسيت. كما شاركت الحركات الموقعة في القتال مع تنظيم الدولة الإسلامية. وأبلغت قوات الدفاع والأمن المالية عن العمليات الجوية التي تقوم بها ضد المتطرفين في المنطقة. وتقوم البعثة، بالتعاون معها، بدوريات لحماية المدنيين تغطي 17 موقعا للمشردين داخليا في غاو وأسونغو، في شمال شرق مالي، بهدف

تكلف بالبعثة وفي الاستعراض الاستراتيجي الداخلي الذي اختتم مؤخرا (S/2023/36). وسنواصل مشاوراتنا مع شركائنا الماليين للتوصل إلى مستوى من التنسيق يتناسب مع التحديات الماثلة أمامنا ويمكن أن يساعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على الوفاء بولايتها بشكل أفضل لدعم الشعب المالي.

وحرية التنقل مهمة بنفس القدر لفعالية جهودنا. وكما ورد في تقرير الأمين العام، ما زلنا نواجه تحديات في ذلك الصدد، لا سيما فيما يتعلق باستخدام أصولنا للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وبعض تحركاتنا البرية. وستكون التحسينات في ذلك المجال حاسمة لقدرة البعثة على تلبية التوقعات المشروعة لشعب مالي وسلطاته من أجل تعزيز الفعالية. وسنواصل العمل مع السلطات المالية بشأن هذه المسألة، لا سيما من خلال تعزيز التنسيق.

وأخيرا، من الأهمية بمكان أن تحتفظ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالقدرة التشغيلية الكاملة إذا أريد لها أن تسهم إسهاما مجديا في تحسين الحالة الأمنية وبيئة الحماية في مالي. وأود أن أشيد بجميع أعضاء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على التضحيات التي قدموها خلال انتشارهم في مالي، وأتطلع إلى استمرار دعم المجلس لضمان أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الأفراد النظاميين والقدرات المطلوبة.

وأود الآن أن أنتقل إلى التطورات السياسية الأخيرة في مالي. كما يعلم أعضاء المجلس، واصلت البعثة والوساطة الدولية، بقيادة الجزائر، إشراك الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة لعام 2015 في مالي لإيجاد سبل لضمان استئناف مختلف آليات رصد اتفاق السلام. وأدى شلل أنشطتها منذ كانون الأول/ديسمبر إلى زيادة التوترات وتغذية المخاوف بشأن قدرة عملية السلام على البقاء. وبعد عملية مشاور طويلة مع الأطراف، قدمت الوساطة الدولية مقترحات في الأسبوع الماضي لتيسير استئناف أنشطة آليات الرصد والتعجيل بتنفيذ الأحكام المعلقة من اتفاق السلام. وترى الوساطة الدولية برمتها

وواصلت البعثة إيلاء اهتمام خاص لحالة حقوق الإنسان في مالي، تمشيا مع ولايتها. وتظهر النتائج الأولية للربع الأول، من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، مرة أخرى أن غالبية انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ارتكبتها جماعات متطرفة. وكما أكدت في إحاطات سابقة للمجلس، من المهم أن تبذل السلطات المالية كل جهد ممكن لضمان تنفيذ العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية والمتطرفة في امتثال تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات بشفافية وسرعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، سأواصل العمل مع السلطات المالية لتعزيز تعاوننا وتسهيل التنفيذ الكامل لولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما التحقيقات في مزاعم انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، التي تهدف إلى تعزيز العدالة والمساءلة، وهما أمران أساسيان لتحقيق الاستقرار الدائم في مالي. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشدد على أننا وصلنا، خلال الفترة قيد الاستعراض، تزويد قوات الدفاع والأمن المالية بدعم هام لبناء القدرات في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن الاضطلاع بأنشطة توعية لأفرادها. وأرحب بالتعاون الذي طورناه في ذلك الصدد.

وبالنظر إلى التحديات الأمنية التي ذكرتها، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة التنسيق الأوثق بين قوات الدفاع والأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فهو سيمكن من استخدام الموارد المتاحة بقدر أكبر من الحصافة ويكفل فعالية أكبر على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، أرحب بالخطوات التي اتخذت بالفعل على الصعيد الإقليمي بين القادة السابقين المحليين وقوة وشرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فضلا عن الجهود المتضافرة التي تبذلها قيادة قوة وشرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ونظرائهم الماليين في بامكو. ويجب تعزيز هذه الخطوات بما يتماشى مع مذكرة التفاهم لعام 2017 بين مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على النحو الذي تم التأكيد عليه في القرارات المتتالية التي

إلى المتطلبات اللوجستية والمالية ذات الصلة والظروف الأمنية في أجزاء من البلاد - لا ينبغي ادخار أي جهد لضمان العودة إلى الحكم الدستوري بحلول الموعد النهائي المتوقع عليه في آذار/مارس 2024. وواصل فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل، الذي يضم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في مالي، تقديم دعم متعدد الأوجه للعملية الانتقالية عن طريق تقديم المساعدة التقنية لبناء قدرات أعضاء الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلاً عن توفير الموارد اللوجستية والمالية لدعم إدارة الانتخابات، بما في ذلك اقتناء صناديق الاقتراع والتجهيزات الحاسوبية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتشجيع الشمولية والتوافق في جميع مراحل العملية الانتخابية. وأكرر دعوة الأمين العام جميع الشركاء لتقديم المساعدة اللازمة إلى مالي من أجل إجراء الانتخابات بنجاح.

ختاماً، في حين أن التحديات في مالي متعددة، يجري إحراز تقدم أيضاً في بعض المجالات. ومن المهم عدم التغاضي عنها، حتى وإن كان ما تحقق بعد عقد من المشاركة الدولية المكثفة دون التوقعات - وعلى الأخص توقعات الشعب المالي. والواقع أن أوجه التقدم تلك دليل على أنه بالمشاركة المستمرة للمجتمع الدولي والتزام الأطراف المعنية في مالي، يمكن تغيير الحالة. ومن الواضح أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الاستقرار في البلد تقع على عاتق المالين، ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك. إن المأزق الذي يجد بلدهم نفسه فيه يستدعي تجديد الالتزام وبذل الجهود للاستفادة الكاملة من النوايا الحسنة للمجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، الذي جدد بلا كل ولاية البعثة منذ عام 2013. وعلى نفس المنوال، ما زلت على اقتناع بأن الأمم المتحدة توفر أفضل إطار يمكن من خلاله دعم الاستقرار الدائم في مالي ومنطقة الساحل الأوسع، في شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولدينا جميع الأدوات المطلوبة، بدءاً من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية، ويستند عملنا إلى المبادئ التي تربط جميع أعضاء المنظمة، التي تشكلت مالي جزءاً منها. وينبغي الاستمرار في تعزيز هذا الموقف الفريد، نظراً لأهمية استقرار مالي بالنسبة للمنطقة وخارجها.

أن تلك المقترحات ينبغي أن تأخذ في الحسبان الشواغل التي أعربت عنها الأطراف في سياق المشاورات التي عقدت في مالي والجزائر منذ كانون الثاني/يناير. ويحدوني وطيد الأمل في أن تنظر الأطراف في تلك المقترحات بروح التوافق المطلوبة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين وجني ثمار السلام التي طال انتظارها في مالي. وبالمثل، يجب على الأطراف أن تمتنع عن أي عمل أو بيان يمكن أن يزيد من حدة التوتر أو يقوض الجهود الجارية. والآن هو الوقت المناسب، أكثر من أي وقت مضى، لكي تستجيب الأطراف للتطلع الراسخ للشعب المالي إلى السلام وللازدياد فوق المصالح الخاصة. واستمرار دعم المجلس لجهود الوساطة الدولية أمر حاسم في هذه المرحلة.

وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، أعلنت السلطات المالية في 10 آذار/مارس تأجيل الاستفتاء على الدستور الذي كان من المقرر إجراؤه في البداية في 19 آذار/مارس. ويعزى التأخير إلى الحاجة إلى كفاءة التشغيل الكامل للهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات المنشأة حديثاً، بما في ذلك إنشاء فروعها المحلية. وثمة عنصر آخر يتعلق بالحاجة إلى تعميم نشر مشروع الدستور الذي قدمه الرئيس الانتقالي إلى الأطراف المعنية في مالي في 20 آذار/مارس. وعلى الرغم من أنه لم يتم الإعلان بعد عن موعد جديد، فقد ذكرت السلطات المالية أن التأخير لن يضر باستعادة النظام الدستوري ضمن الجدول الزمني المتوقع عليه - أي بحلول آذار/مارس 2024. وتحقيقاً لهذه الغاية، وكما هو مفصّل في تقرير الأمين العام، اتخذت السلطات المالية عدة خطوات لتيسير إنجاز العملية الانتقالية، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور واعتماد تشريعات حاسمة تتعلق بالقانون الانتخابي وإعادة تنظيم الأراضي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الجهود الجارية للتشغيل الكامل للهياكل المحلية للهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات وطباعة وتوزيع بطاقات الهوية البيومترية، التي ستكون بمثابة بطاقات للناخبين.

وفي حين لا تزال هناك تحديات رئيسية - تتراوح بين عدد استطلاعات الرأي التي ستجرى خلال الفترة المتبقية من الفترة الانتقالية

أجل حماية المدنيين ودعم اتفاق السلام وضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى آلاف المشردين. وللبعثة، شأنها شأن جميع عمليات حفظ السلام، ولاية في مجال حقوق الإنسان ويجب أن تكون قادرة على الاضطلاع بمهامها دون عوائق. وفي ذلك الصدد، ليس من الصواب ألا يتم إبلاغنا بمذبحة مورا إلا آنفاً، والتي ارتكبت قبل أكثر من عام بمشاركة مجموعة فاغرن كما نعلم. ويجب محاكمة المسؤولين عنها. بيد أننا يجب أن نعترف أيضاً بأن البعثة تفعل ما في وسعها في بيئة صعبة. ونشعر بقلق بالغ إزاء القيود المفروضة على أنشطتها، وهي قيود غير مقبولة. وأذكر أنه لا يمكن للبعثة القيام بعمليات من دون طائرات مسيرة. وينبغي أن تتبّهن الإعلانات المتعلقة بانسحاب العديد من الوحدات، التي تمثل 20 في المائة من القوة، إلى خطورة الحالة.

وإن فرنسا تهيئ بمالي وبجميع أعضاء مجلس الأمن النظر بعناية فائقة في الاستعراض الداخلي الذي قدمه الأمين العام في كانون الثاني/يناير (انظر S/2023/36)، والذي يثير أسئلة هامة يجب أن نجيب عليها معاً قبل تجديد الولاية. وأن تكون أولويتنا جميعاً هي اتخاذ القرارات اللازمة حتى تتمكن بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهامها. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن الأمين العام قد حدد أربعة معايير رئيسية - استمرار الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق السلام وحرية حركة البعثة واحترام ولايتها بأكملها، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان. وفرنسا مستعدة للعمل بشكل بناء لضمان نجاح بعثة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع جميع أعضاء المجلس، والبلدان المساهمة بقوات، وبالطبع مع مالي.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته، مُقديراً جهودَه وجهودَ البعثة في دعم استقرار مالي. ونرحب بمشاركة ممثل مالي في اجتماع اليوم.

وأود بدايةً أن أؤكد على تضامناً المُستمر مع الشعب المالي الذي يتطلع لعيش حياةٍ كريمةٍ وأمنةٍ والخروج من دوامةِ التحديات التي

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد واني على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

تتعلق نقطتي الأولى باتفاق السلام والمصالحة في مالي. وما فتئ المجلس يُجمع على التأكيد على الأهمية الكبرى لذلك الاتفاق والدعوة إلى تنفيذه تنفيذاً كاملاً. ونرى الآن أنه يتعرض لخطر أكبر من أي وقت مضى. إن إغراء التصعيد حقيقي. واستئناف الأعمال القتالية سيكون كارثياً، لا لشعب مالي فحسب، بل أيضاً لشعوب المنطقة بأسرها، وسيصب في مصلحة الإرهابيين. لذلك يجب على المجلس أن يدعو جميع الأطراف إلى تحمل المسؤولية ودعم جهود الوساطة التي تبذلها الجزائر وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ثانياً، أود أن أشير إلى الانتقال السياسي الذي يجب أن يستمر بوتيرة زمنية مناسبة. ويجب أن يولي مجلس الأمن اهتماماً لتقييمات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللتين اتخذتا قرارات واضحة جداً وترصدان العملية عن كثب، لا سيما بعد تأجيل الاستفتاء الدستوري الذي كان من المقرر إجراؤه في البداية في 19 آذار/مارس. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن جميع الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني من التعبير عن نفسها بحرية والمشاركة في الحملة الانتخابية.

ثالثاً وأخيراً، أود أن أشدد على الدور الذي تؤديه البعثة. فقد مثلت البعثة، وعلى مدى 10 سنوات تقريباً، الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي، بمساعدة عشرات البلدان المساهمة بقوات التي تدفع ثمناً باهظاً والتي أود أن أشيد بها هنا. كما تبلغ الميزانية السنوية للبعثة أكثر من 1,2 بليون دولار. بالطبع، تلك الأداة ليست مثالية. ويجب أن نرفع سقف مطالبنا من البعثة. فولايتهما قوية ويجب تنفيذها من

الإقليمي للتصدي لمثل هذه التهديدات الجسيمة. ونرى أن مبادرات المنطقة وجهود قادتها لتعزيز التنسيق والتعاون في منطقة الساحل هي خطوات مُشجعة، من المهم الترحيب بها ودعمها. ومن جانبها، توأصل دولة الإمارات دعم المبادرات الإقليمية التي تجسد التزام دول المنطقة بمواصلة العمل على تحقيق أهدافها المشتركة بما يعزز الأمن الجماعي. وأود التنويه هنا بأن تحقيق السلام والاستقرار في مالي على المدى البعيد يستوجب أن نركز جهودنا على معالجة الأسباب الجذرية للعنف والتطرف وضمان مُلاءمة السباقات المحلية في مالي واستجابتها لاحتياجات المجتمعات، مع ضرورة إشراك المجتمع بأسره، من قادة دينيين ونساء وشباب، في المبادرات التي تهدف لنشر قيم التسامح والاعتدال

وكما نعلم جميعاً، لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن. ولذلك، من المهم دعم البرامج الإنمائية والإنسانية في مالي. فمبادرات مثل استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي من شأنها تحصين الشعوب من الفكر المتطرف وتوفير الفرص التي تحقق الازدهار. ونرى أن توحيد الجهود الوطنية من شأنه تحسين الأوضاع الأمنية في مالي، بما في ذلك إحراز تقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأخيراً، لا بد من إيلاء اهتمام خاص للأزمة الإنسانية في مالي جراء العنف وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. فوجود حوالي تسعة ملايين شخص بحاجة إلى تلقي المساعدات الإنسانية يحتم العمل على تعزيز قدرة مالي على الصمود. ولهذا، نكرر أهمية تحسين فهمنا للصّلات القائمة بين تغير المناخ وانعدام الأمن، بما في ذلك تأثيرهما على الأوضاع الإنسانية. ونؤكد على أهمية أن يتضمن تقرير الأمين العام معلومات وتحليلات بشأن التهديدات التي يشكّلها تغير المناخ على السلم والأمن لمساعدة المجلس على الاستجابة لها على نحو استباقي شامل وفعال.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته وأشيد بعمل وتقاني حفظة السلام وموظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونرحب أيضاً بحضور ممثل مالي في جلسة اليوم.

تعصّف بهذا البلد، والتي تتطلب مُعالجتها اتباع نهج شامل وإيلاء اهتمام مُكافئ بكافة المسارات السياسية والأمنية والإنسانية والتنمية، مع ضرورة أن يواصل المجلس دعمه لهذه الجهود، بما في ذلك خلال المناقشات المُقبلّة حول تجديد ولاية البعثة، إذ نأمل أن يتحدث المجلس بصوتٍ واحدٍ، يخدم مصلحة الشعب المالي، آخذاً بالاعتبار وجهات النظر الإقليمية حول هذه المسألة. ولا شك في أن تمكين بعثات حفظ السلام من تنفيذ ولايتها بفعالية يتطلب استمرار التعاون بينها وبين الدول المضيفة، كما يجب على المجلس أن يستمر في التركيز على مسألة تمكين قوات حفظ السلام من أداء مهامها بشكل آمن. وننتطلع في هذا السياق إلى إصدار إدارة عمليات السلام دراستها المشتركة لقدرات القوات العسكرية وقوات الشرطة والتي ستعزز نقاشات المجلس حول مستقبل البعثة. وأود في بياني أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب:

أولاً، يجب أن تظل غايتنا الأسمى نجاح العملية السياسية لأهمية ذلك في بناء مؤسسات الدولة. ولهذا، من الضروري مواصلة إحراز تقدم في المرحلة الانتقالية، خاصة الترتيبات المتعلقة ببعث الانتخابات العام المُقبل والخطوات الدستورية ذات الصلة. ويبقى الحوار على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ركيزة أساسية للبناء على المكتسبات التي تحققت في العملية السياسية، والتي تتطلب كذلك دعماً متواصلًا من المجتمع الدولي. وفيما يتعلق باتفاق السلام والمصالحة، الذي يوفر الإطار اللازم لإحلال الأمن والاستقرار المُستدام في مالي، نأمل أن تساهم جهود الوساطة الدولية في مساعدة الأطراف المُوقعة على التواصل فيما بينها بشكل بناء لمعالجة القضايا العالقة وبما يمكنها من تجاوز العقبات الماثلة أمام تنفيذ الاتفاق.

ثانياً، تقتضي معالجة التحديات الأمنية في مالي اتباع نهج توائم طبيعتها المُعقدة، خاصة تلك العابرة للحدود، وأبرزها التهديدات التي تشكّلها الجماعات الإرهابية، كتنظيم داعش في الصحراء الكبرى والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة، على أمن واستقرار مالي والمنطقة، عبر نشرها التطرف والعنف. وهنا، تبرز قيمة التعاون الإقليمي ودون

ثالثاً، نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة في مالي للعمل مع السلطات الانتقالية لتحقيق الاستقرار في البلد، ولكن للأسف، لا تزال البعثة تواجه قيوداً كبيرة على حريتها في التنقل، حيث رفض السماح بقرابة 300 رحلة جوية في الربع الأخير وحده وتواجه البعثة قيوداً على التنفيذ الفعال لولايتها، ولا سيما ركيزة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، لم نتلق بعد تقريراً عن الفظائع التي ارتكبت في العام الماضي خلال عمليات مورا وندعو إلى نشر تلك النتائج.

وإذ نقرب من تجديد الولاية في حزيران/يونيه، فإن استعراض البعثة الذي يجريه الأمين العام سيؤدي دوراً حاسماً في تحديد أفضل مسار لعمل البعثة. وخلال تلك الفترة، يجب على السلطات أن تبدي التزامها وأن تنهي جميع القيود وأن تحترم اتفاق مركز القوات المبرم مع بعثة الأمم المتحدة، وهو أمر يؤثر على حماية المدنيين وسلامة حفظة السلام.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزمبيق وبلدي، غانا.

نرحب بالتقرير الفصلي للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2023/236) ونشكر الممثل الخاص للأمين العام القاسم واني على إحاطته الثاقبة وعلى قيادته الفعالة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما نرحب بمشاركة شقيقنا، الممثل الدائم لمالي، في هذه الجلسة.

بينما لا تزال الحالة في مالي معقدة وصعبة، فإننا نقر بأن بعض المكاسب قد تحققت منذ جلسة الإحاطة الأخيرة للمجلس قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.9251)، بما في ذلك بشأن العناصر الموضوعية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، مثل مشروع الدستور ولجنة العدالة والحقيقة والمصالحة والجهود المبذولة لتفعيل هيئة إدارة الانتخابات.

ونشيد بأفراد بعثة الأمم المتحدة البواسل الذين يواصلون التضحية بحياتهم من أجل تحقيق السلام في مالي. ونعتقد أن استمرار عمل

إن هذا العام حاسم الأهمية بالنسبة لمالي حيث يستعد البلد للعودة إلى النظام الدستوري بحلول آذار/مارس 2024. ومع ذلك، لا تزال ألبانيا تشعر بالقلق إزاء الأزمة المتعددة الأبعاد التي يواجهها البلد والنقاط المرجعية المتبقية التي يلزم تنفيذها لتيسير عملية الانتقال. وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، ننوه بأن السلطات الانتقالية أحرزت بعض التقدم في الأشهر الأخيرة، وقد رحبنا بإحراز تقدم في المراجعة الدستورية. ومع ذلك، من الأهمية بمكان الآن ضمان اعتماد مشروع الدستور بتوافق واسع في الآراء. ونشجع السلطات على تسهيل العودة إلى النظام الدستوري في إطار الجداول الزمنية المتفق عليها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونشدد على أهمية تنظيم عملية انتخابية شفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية، تشمل النساء والمجتمع المدني وتضمن احترام حرية التعبير. وينبغي ألا يكون الإصلاح الدستوري سبباً لتأخير الانتخابات.

ويشكل تعثر تنفيذ اتفاق الجزائر شاغلاً رئيسياً، ونحث جميع الأطراف على إظهار التزامها بتنفيذ الاتفاق. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود الوساطة الدولية وبالبيان الصادر في 9 نيسان/أبريل ونؤيد النداء الموجه إلى الأطراف لقبول المقترحات والتغلب على خلافاتها واستئناف الحوار.

ثانياً، لا يزال يساورنا قلق عميق إزاء الحالة الأمنية في مالي. وكما أبرز تقرير الأمين العام (S/2023/236)، أصبحت منطقتا غاو وميناكا مركزاً للأعمال العدائية التي تشنها الجماعات الجهادية العنيفة التي تستهدف المدنيين، مما يتسبب في تشريد جماعي، والتي تستخدم أجهزة منقجرة يدوية الصنع، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام وإصابة خمسة آخرين. وندرك التحديات التي تواجهها السلطات الانتقالية في التصدي لانعدام الأمن، ولكن من الحقائق المؤسفة أنه منذ أن بدأت قوات الدفاع والأمن المالية في القيام بعمليات عسكرية بالتعاون مع مجموعة فاغنر، ازدادت الانتهاكات والتجاوزات. ونشدد على أن الدول مسؤولة عن القيام بعمليات عسكرية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وفي إطار القانون الدولي الإنساني.

الإرادة السياسية. ونشيد في هذا الصدد بجهود الجزائر واستثماراتها الدبلوماسية فيما يتعلق بهذه المسألة.

ثانيا، فيما يتعلق بالأمن، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء طابع الحالة التي يكتنفها استمرار الهجمات الإرهابية والاستخدام المستمر للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مما يؤدي إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين والعسكريين. وندين بشدة هذه الهجمات ونعرب عن تعازينا لأسر ضحايا هذه الأعمال الفظيعة. وتتطوي الثغرات الأمنية في أجزاء من مالي، وخاصة في الشمال والوسط، على خطر زيادة انعدام الأمن وتشجيع الجماعات الإرهابية على شق طريقها والتسبب في المزيد من الخراب. ونرحب بإطلاق رئيس الوزراء استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد في 17 آذار/مارس في موبتي، وندعو إلى الالتزام القوي بتنفيذها للمساعدة في معالجة الحالة الأمنية. ونأمل أن يتسنى تخفيف آثار انسحاب بعض البلدان المساهمة بقوات، وآخرها الأردن، وتعزيز وجود الدولة.

وفي انتظار نتائج الدراسة المشتركة للقدرات العسكرية والشرطية التي تُجرى في سياق الاستعراض الاستراتيجي، من المهم اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة القيود اللوجستية والتشغيلية التي تواجه البعثة. إن توفير قوام كاف من القوات وتعزيز استراتيجيات مكافحة الإرهاب وتوفير أصول النقل الجوي وإزالة القيود البرية والجوية على حد سواء، جميعها أمور حاسمة في جعل البعثة أكثر استجابة للتحديات الأمنية المتغيرة في مالي. وما زلنا نشجع تعاون السلطات المضيفة مع بعثة الأمم المتحدة وفقا لاتفاق مركز القوات.

ويُذكر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بأن زعزعة استقرار مالي ومنطقة الساحل ترتبط ارتباطا مباشرا بزعزعة استقرار ليبيا، حيث نلاحظ بقلق التأثير غير المباشر للأزمة المستمرة في ذلك البلد على منطقة الساحل. وندعو إلى اتخاذ إجراءات منسقة للمساعدة في إدارة التهديد الذي تشكله عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لاستقرار مالي. ونلاحظ أيضا الدور التكميلي للترتيبات الأمنية الإقليمية، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ومبادرة أكر والقوة

البعثة ضروري لتحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد. ويرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بتصميم القوات المسلحة المالية على تأمين الأراضي المالية بما يتماشى مع التزاماتها السيادية.

في هذا البيان، يعترم الأعضاء الأفارقة معالجة الوضع السياسي والأمني والإنساني في مالي. أولا، فيما يتعلق بالوضع السياسي، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الشلل الذي أصاب لجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والتي لم تجتمع منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ونحث على التعجيل بعقد الدورة السابعة الرفيعة المستوى للجنة متابعة الاتفاق لمعالجة الخلافات في تنفيذ الاتفاق وتشجيع حماية الحيز المدني لأنه يدعم الجهود المبذولة في النهوض بالعملية السياسية. ونلاحظ التنفيذ الجزئي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة واستمرار عقد ترتيبات وقف إطلاق النار بموجب اتفاق السلام وإحراز بعض التقدم في خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية. ونعتقد أن هذه العوامل لبنات أساسية يجب تعزيزها في المرحلة الانتقالية لاستعادة النظام الدستوري من خلال إجراء انتخابات سلمية بحلول آذار/مارس 2024.

وبينما نعترف بالجهود التي تبذلها السلطات المالية لاستعادة النظام الدستوري في البلد، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء بعض العقبات، بما في ذلك الخلافات التي لم تُحل بشأن مشروع الدستور وتأجيل الاستفتاء. ويشكل هذا الانتقال نقطة انطلاق نحو التنفيذ الفعال لاتفاق السلام، فضلا عن الوفاء بالتزامات البلد بموجب البروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن المهم تنظيم الوقت المتبقي لتنظيما فعالا لتحقيق الإصلاحات المؤسسية والوفاء بالالتزام الانتخابي.

وندعو جميع أطراف اتفاق السلام إلى البقاء متحدين في حل الخلافات السائدة لأن الافتقار إلى الوحدة يقوض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2022-2024. ولا يزال تنفيذ اتفاق السلام أمرا أساسيا لإخراج البلد من الأزمة، وبناء على ذلك، نحث جميع الموقعين على إبداء

يتألفون من مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء المانحين والسلطات المضيفة أن حل الأزمة مسؤولية مشتركة وأظهروا إرادة سياسية قوية في الوفاء بالتزاماتهم. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الأهمية بمكان تلاقي الآراء بين أعضاء المجلس من أجل النجاح في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الشهر المقبل. ويشجع الأعضاء الأفارقة الثلاثة سلطات مالي على مواصلة جهودها في معالجة الأزمة وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك استعادة سلطة الدولة ووجودها في جميع أنحاء البلد. ونعرب عن تضامننا مع شعب مالي ونؤكد من جديد احترامنا لسيادتهم وسلامة أراضيهم وندعو المجتمع الدولي إلى توحيد جهوده لاستعادة السلام الدائم في البلد.

السيد بيرييس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأنوه بحضور ممثل مالي جلسة اليوم.

تبين الإحاطة التي قُدمت اليوم بشأن الحالة في مالي أن المشاكل الأمنية لا تزال قائمة وأنه، للأسف، لم يُحرز تقدم يذكر في حلها. وفي هذا السياق، من الضروري إجراء تحليل لولاية بعثة الأمم المتحدة في ضوء انتهاء ولايتها الحالية في حزيران/يونيه المقبل. وسأركز الآن على أربعة محاور: أولاً، تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي؛ وثانياً، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وثالثاً، التقدم الذي أحرزته لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة؛ ورابعاً، استكمال العملية الانتقالية.

أولاً، يكتسي تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي أهمية أساسية، وسيظل كذلك. ولذلك نشيد بالدور الذي اضطلعت به الوساطة الدولية، بقيادة الجزائر، والخطوات المتخذة في 13 آذار/مارس بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. يرتبط أمن مالي واستقرارها ارتباطاً لا جدال فيه باستقرار منطقة الساحل ومنطقة شمال غرب أفريقيا بأكملها. وفي ذلك الصدد، تدعو

المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونأمل أن يسلط التقرير المقبل للفريق الرفيع المستوى المعني بمنطقة الساحل الضوء على فوائد تلك الترتيبات من أجل تعزيز استقرار مالي.

تتطلب الحالة الإنسانية المتردية، الناشئة عن استمرار النزاع والصدمات المناخية وانعدام الأمن الغذائي والتي حولت 175 000 شخص آخر إلى لاجئين وجعلت ما يقدر بنحو 8,8 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في عام 2023، اهتماماً عاجلاً. ونذكر بأن تغير المناخ هو أحد أسباب استمرار انعدام الأمن وتوسع التوترات القبلية في مالي ومنطقة الساحل. وناشد الشركاء المانحين النظر في زيادة دعمهم التمويلي للمساعدة في تحقيق هدف جمع مبلغ 751,4 مليون دولار المطلوب لمعالجة الحالة الإنسانية.

على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المضيفة على جبهة حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء شعبة لحقوق الإنسان داخل وزارة العدل، فإننا نعتبر أننا لم نخرج بعد من المأزق، نظراً لاستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، فضلاً عن عمليات الاختطاف التي تتفادها الجماعات المسلحة أساساً. ولكي تسود العدالة، نشجع السلطات على الإسراع في التحقيقات وتسهيل سرعة القبض على مرتكبي هذه الجرائم ومحاكمتهم.

أخيراً، نحث على إعطاء الأولوية للاستثمارات في العمليات الشاملة للجميع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سياق معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في مالي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المبادرات التي تهيئ فرص عمل مجدية للنساء والشباب وتُسخر إمكاناتهم في عملية الحوكمة، بما في ذلك في صنع القرار ومنع نشوب النزاعات وجهود الوساطة. ولا يزال تدخل لجنة بناء السلام في مبادرات السلام والتنمية المتصلة بالمناخ، وكذلك في تعزيز الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات، في جملة أمور، ذا أهمية قصوى وينبغي تشجيعه. وفي الختام، يعتقد الأعضاء الأفارقة الثلاثة أنه يمكن جني ثمار السلام المتوقعة في مالي إذا اعتبر جميع أصحاب المصلحة الذين

وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، نقدر أنشطة التدريب التي تضطلع بها البعثة مع القوات المسلحة المالية لمكافحة الإرهاب.

رابعاً، يكتسي استكمال العملية الانتقالية في الوقت المناسب، بما في ذلك اعتماد مشروع الدستور، أهمية حاسمة. ونشجع الدعم المستمر الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تتطلب إدارتها بشكل حراز الموارد اللازمة للعودة إلى النظام الدستوري.

وفي غضون ذلك، أود أن أذكر ببعض الجوانب التي لا تزال تثير قلقنا. إن إكوادور تدين حملات التشهير والهجوم على شبكات التواصل الاجتماعي التي تعرض لها ممثل المجتمع المدني الذي دُعي إلى المشاركة في مشاورات مجلس الأمن في 27 كانون الثاني/يناير، لما يدل عليه ذلك من تقلص في الحيز المدني. وندعو إلى التصدي لمثل هذه الهجمات من خلال تشجيع حملات مكافحة نشر المعلومات المضللة، لا سيما ضد المعارضة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي ذلك السياق، نأسف لطرده رئيس شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة للبعثة، الذي يبعث بإشارة سلبية عن تسييس حقوق الإنسان واستغلالها.

وأود أن أؤكد مجدداً أن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع المجالات أولوية بالنسبة لإكوادور. ونحث على زيادة تعزيز وجود المرأة في جميع الوظائف والمناصب السياسية، لا لتحقيق الحد الأدنى من حصة المرأة البالغة 30 في المائة، بل ولتجاوزها.

أخيراً، أود أن أذكر الاستعراض الداخلي للبعثة الذي يحدد ثلاثة خيارات لمستقبل البعثة. وينبغي أن يشير تحليل أعضاء المجلس له إلى أنه من الأفضل دائماً تحقيق وتعزيز التعاون على جميع الجبهات، وليس بشكل منعزل.

وتؤكد إكوادور من جديد دعمها لأي جهد يعود بالنفع على سكان مالي وتدعو سلطات ذلك البلد بكل احترام إلى المضي قدماً على طريق الحوار والمصالحة.

إكوادور إلى استئناف اجتماعات الهيئات القائمة على تنفيذ الاتفاق في أقرب وقت ممكن، لا سيما لجنة الرصد.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2023/236) عن صواب، يشكّل اتفاق السلام السبيل الأفضل لتعزيز المصالحة الدائمة وكسر حلقات العنف. وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد ضرورية لتعزيز عملية السلام. فسيتيح ذلك تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية والدفاع عن حقوق الإنسان وإرساء سياسات الإدماج، وهو ما سييسر، ضمن عوامل أخرى، عودة المشردين - فهي حالة تقاوم في الوقت الراهن الأزمة الإنسانية التي يواجهها البلد.

ثانياً، إن قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها تستلزم احترام اتفاق مركز القوات وتنفيذه. وأشير بصفة خاصة إلى حرية البعثة في التنقل وتصاريح إجراء رحلات جوية لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، بما في ذلك استخدام الطائرات المسيّرة، وكلاهما ضروري لكفالة الحماية الفعالة للمدنيين وسلامة أفراد البعثة في بيئة تتسم بتحديات غير نمطية.

ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن قواعد الاشتباك المتبعة فيما يخص عمليات الأمم المتحدة للسلام لا تسمح بنشر قوات لمحاربة الإرهابيين. ولذلك من الضروري تعزيز التعاون الاستراتيجي الإقليمي ودون الإقليمي في سياق الحدود التي يسهل اختراقها بغية وقف انتشار الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة.

ثالثاً، ننوه بالتقدم الذي أحرزته لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي تحظى بدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولنتذكر أنه لا سلام بدون عدالة ولا عدالة بدون إجراء عملية المصالحة وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. وفي ذلك الصدد، نرى أنه ينبغي لحكومة مالي أن تقدم إلى العدالة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة والأنشطة الإجرامية، بغض النظر عن أصلهم. ويود وفد بلدي أن يشير إلى أن ولاية البعثة فيما يتعلق بأنشطة التحقيق أداة لا غنى عنها لتحقيق تلك الغاية. ولذلك ندعو الحكومة إلى السماح بالوصول لبيئتنا تنفيذ هذه الأنشطة من دون عوائق.

ثانياً، يجب أن نعزز تنفيذ اتفاق السلام. فهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام والاستقرار في مالي. ونتطلع إلى تضافر جهود حكومة مالي والأطراف الموقعة الأخرى. ونشيد بالجزائر لجهود الوساطة والمساوي الحميدة التي تبذلها ونعرب عن دعمنا لها. وينبغي أن تقي الأطراف بالتزاماتها بفعالية وتتخذ تدابير من قبيل الحوار الرفيع المستوى لاستيعاب شواغل كل منها وحل خلافاتها في جهد جماعي للحفاظ على السيادة الوطنية والأمن والوحدة. ويجب على البعثة أن تقدم المزيد من الدعم في مجالات من قبيل دعم امتثال الأطراف لترتيب وقف إطلاق النار والنهوض بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمساعدة في بناء قدرات قوات الأمن الوطنية. وتدعم الصين بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ مشاريع مجتمعية للحد من العنف ومشاريع سريعة الأثر في وسط مالي وشمالها، وتقديم دعم إضافي في مجالات إمدادات المياه والزراعة والهياكل الأساسية والتدريب المهني وغيرها من المجالات من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات.

ثالثاً، يجب أن نقدم دعماً لبناء لعملية الانتقال السياسي. وانخرطت السلطات المالية في حوار مستفيض مع الأطراف وأنجزت قدراً كبيراً من العمل في صياغة الدستور والتحضير للانتخابات العامة، ضمن جهود أخرى بُذلت. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم اغتنام الأطراف المالية لفرصة الانتقال السياسي وحل خلافاتها من خلال الحوار وكفالة إجراء انتخابات عامة بسلاسة من أجل إرساء أساس متين لتحقيق الاستقرار الدائم في مالي. وتؤيد الصين ما تبذله الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من مساعٍ حميدة مستمرة وجهود وساطة على أساس احترام سيادة مالي وتوليها زمام أمورها. ويجب أن يتحلّى المجتمع الدولي بالصبر ويزيد من دعمه وتشجيعه للانتقال السياسي في مالي ويتخذ خطوات عملية لمساعدة مالي في معالجة أي صعوبات قد تنشأ أثناء التحضير للانتخابات وفي مجالات أخرى. والممثل الخاص للأمم العام واني، بتوجيهه بعثة الأمم المتحدة للتغلب على المحن والصعاب، قد أنجز أيضاً قدراً كبيراً من العمل. وفي السياق الحالي، تواجه البعثة العديد من القضايا والتحديات الجديدة في الاضطلاع بواجباتها. وتؤيد الصين إقامة اتصالات أوثق بين البعثة والسلطات

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): في المستهل، أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته. وأرحب بحضور السفير عيسى كونفورو، الممثل الدائم لمالي، في هذه الجلسة.

وكما قال الممثل الخاص واني في إحاطته، تمر مالي بمرحلة حاسمة الأهمية في تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز عملية الانتقال السياسي والتحضير للانتخابات. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك في نفس الاتجاه مع الأطراف المالية ويقدم دعماً لبناء لسلامها وتميبتها. وأود أن أؤكد النقاط التالية.

أولاً، يجب أن ندعم ما تبذله مالي من جهود لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار. تلك هي الأولوية القصوى. فما فتت حكومة مالي تنفذ بنشاط عمليات لمكافحة الإرهاب وقد أطلقت استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى وبذلت جهوداً حثيثة لتحسين الحالة الإقليمية وكفالة سلامة شعبها وأمنه. وتستحق تلك الجهود تقديرنا. ومع ذلك، لا تزال الأنشطة الإرهابية متفشية في وسط مالي وشمالها. وقد نهب الإرهابيون القرى وطردوا القرويين، مما تسبب في خسائر فادحة في الأرواح وتشريد للسكان وشكل تهديداً خطيراً للاستقرار في مالي والمنطقة الأوسع. ويجب على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لدعم جهود مالي الرامية إلى مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار وحماية المدنيين. ويجب زيادة المساعدات عن طريق تمويل المعدات والاستخبارات واللوجستيات، في جملة أمور. ويجب على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تقي بفعالية بولايتها المكلفة بها من المجلس وتقدم الدعم في جميع المجالات.

لقد تحدث ممثلو بعض البلدان عن مسألة حقوق الإنسان. ونرى أن الغرض النهائي من عمليات مكافحة الإرهاب حماية حقوق المدنيين في الحياة والتمتع بالأمن وغير ذلك من حقوق الإنسان الأساسية. ونعترض على استخدام حقوق الإنسان أداة سياسية للتدخل في عمليات مكافحة الإرهاب ولا تؤيد ربط حقوق الإنسان بدعم جهود مكافحة الإرهاب. فمن شأن ذلك أن يكون بمثابة تدخل في سيادة مالي ويؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

في مالي، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية تتعلق بالحالة العامة في مالي:

أولاً، إن اتفاق السلام والمصالحة في مالي أداة حاسمة لبناء السلام. ويجب أن يظل الإطار المركزي من أجل تجنب استئناف الأعمال العدائية بين الحركات الموقعة. ومع ذلك، يبدو أن تنفيذ الاتفاق وصل حالياً إلى طريق مسدود. ونشجع الحكومة والحركات الموقعة التي التزمت بالاتفاق على استئناف الحوار المنتظم من خلال الآليات القائمة. وترحب سويسرا بالجهود التي يبذلها في هذا الصدد أعضاء الوساطة الدولية، بقيادة الجزائر. وما زلنا ملتزمين بدعم تنفيذ اتفاق السلام.

ثانياً، من أجل تعزيز الأمن في مالي، يعد إطلاق استراتيجية تحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى وخطة عملها للفترة من 2022 إلى 2024 خطوة مهمة. ونؤيد ذلك النهج الموحد، الذي يرمي إلى استعادة السلام والأمن والتماسك الاجتماعي، فضلاً عن تحسين الحكم وتعزيز العدالة. ويتمثل التحدي الآن في تنفيذ الاستراتيجية دون إبطاء، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة. ولمكافحة انعدام الأمن المتزايد حالياً في مالي، يجب أن تعمل جميع الجهات الفاعلة بطريقة متضافرة. ويجب ضمان حرية حركة بعثة الأمم المتحدة وزيادة التنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية. والقيود المفروضة على الرحلات الجوية تحد من سلامة أفراد البعثة وقدرتها على الوفاء بولايتهما لصالح المالبيين.

ثالثاً وأخيراً، يجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الظروف. وعلى وجه الخصوص، لاحظ الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن مؤخراً اتجاهها مثيراً للقلق في مالي. ولا يزال عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال يتزايد، بما في ذلك حالات تجنيدهم واستغلالهم واختطافهم. وبالمثل، يتزايد العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما العنف المتصل بالنزاع المسلح، في المناطق التي تكون فيها الحالة الإنسانية محفوفة بالمخاطر وتوجد فيها مجموعات مسلحة. ونحث جميع أطراف النزاع

المالية لحل القضايا من خلال الحوار والتشاور. وفي حزيران/يونيه، سيناقتش مجلس الأمن تجديد ولاية البعثة. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستمع باهتمام إلى آراء حكومة مالي وأن يبسط ولاية البعثة ويصل بها إلى المستوى الأمثل، حسب الاقتضاء، بغية تعزيز أدائها العملي. ومؤخراً، نشرت بعثة الأمم المتحدة تغريدة على تويتر تضمنت مقطع فيديو يعرض يوماً عادياً في الحياة العملية لتشوجوان، وهي مسعفة صينية في مستشفى من المستوى 2. وحظيت التغريدة بإشادة واسعة وحصلت على العديد من الإعجابات. وتساعد هذه الممارسات على تقديم صورة إيجابية لعمليات حفظ السلام من خلال كسب دعم وثقة حكومة وشعب البلد المعني. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم مساهمة أكبر في السلام والتنمية الدائمين في مالي.

السيدة بايرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام القاسم واني على إحاطته.

وتدين سويسرا أعمال العنف والهجمات التي ارتكبت منذ اجتماعنا السابق (انظر S/PV.9251) ضد ذوي الخوذ الزرق والقوات المسلحة المالية والمدنيين، وأود في البداية أن أعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا.

يشير تقرير الأمين العام (S/2023/236) إلى التقدم المحرز في عملية الانتقال السياسي. وسيكون المعلم التالي هو إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة في وقتها. وتعيين الأعضاء الـ 15، بمن فيهم أربع نساء، في الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات يعد تطوراً إيجابياً تحسباً للانتخابات التي ستجرى في الربع الأول من عام 2024.

ومشاركة المرأة في الانتخابات، كمرشحة وناخبة على السواء، يجب أن تكون كبيرة. إنها مسألة «الفوز مع المرأة»، وهو شعار تردد صده في مبادرة دعمتها سويسرا ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، مما مكن الأحزاب السياسية من تقييم تمثيل المرأة في صفوفها الرسمية.

وبالنظر إلى المعايير التي قدمها الأمين العام في الاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار

ونقر بالتقدم النسبي المحرز في المجال السياسي من خلال الإطلاق الرسمي لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى، تمثيا مع الأولويات الرئيسية للبعثة، وهي خطوة حاسمة نحو إعادة فتح المدارس، والوصول إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية، وتحسين ظروف العمل، وتعزيز مشاركة المرأة في صياغة السياسات. وتقر مالطة أيضا بالعملية التشاركية الرامية إلى صياغة دستور، ولا سيما الإشارات إلى عناصر في اتفاق السلام، مع التسليم بالحاجة إلى مزيد من المداولات. ومن الأهمية بمكان تحديد واحترام الأجل الزمنية لإجراء الاستفتاء. ومع ذلك، يساورنا قلق عميق إزاء التهديدات الأمنية الخطيرة المستمرة الناجمة عن التهديدات الإرهابية المستمرة في المنطقة، والتي تعمل أيضا على زيادة تفاقم دورة العنف. وتشيد مالطة بتعاون البعثة مع القوات المسلحة المالية في ذلك الصدد.

ومن الأهمية بمكان أن تتم جميع الأعمال التبعية في احترام للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وندين جميع الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وكذلك الشركات العسكرية الخاصة مثل مجموعة فاغنر، ضد المدنيين. وندعو إلى المساءلة عن تلك الانتهاكات والاعتداءات ونشدد على أنه لا يجب السماح بإفلات الجناة من العقاب. وإذ نتذكر مئات المدنيين الذين قُتلوا في المذبحة المؤسفة التي وقعت في مورا في العام الماضي، فإننا نحث على إجراء تحقيق شامل ومحاسبة المسؤولين عن الفظائع.

وفي الوقت الذي تكابد فيه مالي أزمة إنسانية خطيرة ناجمة عن النزاع والمناخ وانعدام الأمن الغذائي، سيحتاج ما يُقدَّر بنحو 8,8 ملايين شخص إلى المساعدة في عام 2023 - بزيادة 17 في المائة عن عام 2022. ولا يزال النزاع يتسبب في نزوح واسع النطاق، داخل حدود مالي وخارجها على حد سواء. ولا تزال الشواغل بشأن الحماية، لا سيما المتصلة بالنزاع والعنف القائم على النوع الاجتماعي، سمة غير مقبولة من سمات النزاع. وفي ذلك الصدد، نحث السلطات المالية على تهيئة بيئة مواتية تحمي النساء والفتيات وتمكنهن وتكفل التصدي

في مالي على وضع حد فوري لهذه الانتهاكات وإطلاق سراح جميع الأطفال في صفوفها. كما ندعو السلطات إلى مقاضاة الجناة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب. وبدون احترام تلك الحقوق الأساسية والمساءلة، سيكون تحقيق السلام الدائم مستحيلا.

وخلال السنوات الـ 10 الماضية، قام مجلس الأمن مرارا وتكرارا بمواءمة ولاية البعثة لتلبية احتياجات الشعب المالي وتوقعاته على أفضل وجه. واستمرار دعم المجلس وعمل بعثة الأمم المتحدة أمران حيويان لحل التحديات المتعددة التي تهدد أمن مالي ومستقبلها. واستعادة السلام تتطلب، أولا وقبل كل شيء، التزاما راسخا بالاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتنفيذ اتفاق السلام دون إبطاء، واتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة المتبادلة - وليس تقويضها.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): وأنا، بدوري، أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الوافية، وأرحب بحضور زميلنا الممثل الدائم لمالي في هذه الجلسة.

وتكرر مالطة تأكيد دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملها في الميدان. ونشيد بجميع النساء والرجال الشجعان الذين خدموا وما زالوا يعملون كحفظة سلام، وندين بلا تحفظ جميع الهجمات التي تشن ضدهم.

وتؤكد مالطة دعمها المستمر لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام 2015 في مالي. ونرحب بجهود الوساطة بقيادة الجزائر باعتبارها جزءا أساسيا من تعزيز الحوار البناء بين الأطراف. ونعرب أيضا عن دعمنا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تقييم التقدم المحرز في المرحلة الانتقالية في مالي. وإذ نتطلع إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في مالي، سنتناول المناقشة من ثلاث زوايا: أولا، الحاجة إلى تحقيق تقدم سياسي نحو الانتقال الديمقراطي؛ ثانيا، الحاجة الماسة إلى أن تعالج جميع الأطراف الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية الخطيرة معالجة شاملة؛ ثالثا، ضرورة بذل جهود جماعية لضمان عمل بعثة الأمم المتحدة دون عوائق.

لولاية البعثة. ونعول على التزام البعثة المستمر بجهود التحقيق والإبلاغ فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نحث على إصدار تقرير الأمم المتحدة حول المذبحة المزعومة لمدينين في مورا على أيدي القوات المسلحة المالية وأفراد مجموعة فاغنر في آذار/مارس 2022، دون مزيد من التأخير.

ثالثا، لا تزال التوترات مستمرة بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. والمملكة المتحدة، إلى جانب ممثلي الوساطة الدولية الأوسع نطاقا، على استعداد لتقديم الدعم. ونحث الأطراف على التفاعل مع مقترحات الوساطة الدولية التي قدمت في الأسبوع الماضي والتي تهدف إلى إعادة إطلاق عملية السلام. وفي حين أن جميع الأطراف بحاجة إلى إظهار استعدادها للمشاركة في اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الاتفاق، فإن السلطات المالية هي التي تتحمل في نهاية المطاف المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاتفاق. ونحثها على اتخاذ الخطوة الأولى.

رابعا، لا يزال الانتقال في الوقت المناسب إلى الحكم الدستوري بحلول آذار/مارس 2024 أمرا حتميا. ولا ينبغي السماح للإصلاحات الانتخابية والدستورية بأن تعوق ذلك.

وسيتعين على المجلس اتخاذ بعض القرارات الصعبة في حزيران/يونيه. ففي ظل قلة الدلائل الواضحة على التزام السلطات المالية بالوفاء بالمعايير التي حددها الأمين العام، لا يمكن النظر إلى تجديد ولاية البعثة في حزيران/يونيه على أنه عمل روتيني. وينبغي أن نكون مستعدين لتكليف البعثة وإعادة تركيزها واستعراض أي دعم ينطوي على مخاطر تهدد مصداقية الأمم المتحدة وسمعتها.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته.

ويسرنا أن نرى أن تقرير الأمين العام (S/2023/236) يركز على المعايير الأربعة المدرجة في استعراض الأمم المتحدة الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في

الفوري لأي عنف يُمارس ضدّه. ولا تزال مالطة تشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها ضد الأطفال في مالي، وستواصل العمل مع السلطات المالية لمعالجة هذه المسألة.

وإذ ندرك العمل الحاسم الذي تضطلع به البعثة، فإننا ندعو إلى رفع أي قيود على تنقل البعثة وقدرتها على الوصول. فأى إعاقة لعملها تشكل انتهاكا لاتفاق مركز القوات.

وفي الختام، تؤكد مالطة أن الحوار السياسي يظل يكتسي أهمية محورية في جهودنا الجماعية في مالي. والثقة والاحترام المتبادلان بين جميع الجهات صاحبة المصلحة أمران حاسمان. ولا تزال مالطة تشارك في دعم عمل الممثل الخاص والبعثة لما يقدمانه من دعم لمالي في مسيرتها نحو تحقيق السلام والاستقرار.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته وأكد تقديرنا لما يضطلع به حفظة السلام التابعون لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من عمل شاق وما يبذونه من شجاعة.

عندما اجتمع المجلس آخر مرة لمناقشة الحالة في مالي (انظر S/PV.9251)، كنا قد تلقينا للتو استعراض الأمين العام الداخلي للبعثة (S/2023/36). وقد حدد الاستعراض أربعة معايير ينبغي إحراز التقدم بشأنها لكي تظل البعثة فعالة ومجدية. وهناك مؤشرات واضحة في التقرير الأخير (S/2023/236) على أن هذا التقدم لم يُحرز. ويبدو، في الواقع، أن المسار يزداد سوءا من عدة جوانب.

أولا، لا تزال القيود المفروضة على التنقل برا وجوا تعرقل عمل قوات حفظ السلام، فقد رفضت السلطات ما يقرب من ربع طلبات التصريح برحلات جوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعوق ذلك حماية المدنيين ويعرض حفظة السلام للخطر.

ثانيا، تعرض مدير شعبة حقوق الإنسان في البعثة إلى الطرد في أعقاب توجيه انتقادات خطيرة إلى ممثل المجتمع المدني الذي قدم إحاطة إلى المجلس في كانون الثاني/يناير. ويعكس ذلك تجاهلا مقلقا

على ذلك، يحتاج المجلس إلى أن يطلع على جميع الحقائق قبل الدخول في مفاوضات لتجديد ولاية البعثة.

وبينما نشعر بالقلق إزاء تأجيل عقد الاستفتاء الدستوري في 19 آذار/مارس، فإننا نشيد مع ذلك بالتحضيرات الجارية والتقدم الذي أحرزته السلطات الانتقالية في الوفاء بالجدول الزمني الطموح للانتخابات. ونقدم دعمنا الكامل للبعثة وشركائها في الأمم المتحدة لما يقدمونه من مساعدة تقنية حاسمة ودعم في مجال بناء القدرات لكفالة أن يتمكن المليون من الذهاب بأمان إلى صناديق الاقتراع ويشهدوا استعادة الحكم الدستوري بنجاح.

ويشكّل عدم إحراز التقدم بشأن استئناف سير العمل الطبيعي لآليات تنفيذ اتفاقات الجزائر مصدر قلق كبير. والجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة والحكومة الجزائرية والوساطة الدولية لتنشيط تلك الآليات جديرة بالثناء، ولكن المسؤولية عن التغلب على المأزق تقع على عاتق الجماعات المسلحة الموقعة والسلطات الانتقالية. وينبغي لأطراف أن تبرهن على التزامها المتجدد باتفاق الجزائر. وكما كتب الأمين العام في استعراضه للبعثة، فإن نجاح البعثة المتكاملة يتوقف على التعاون الكامل من جانب السلطات المالية. وسيكون تصرفا غير مسؤول من مجلس الأمن أن يواصل نشر حفظة السلام في ظروف لا يمكن أن ينجحوا فيها. ونحث الحكومة الانتقالية في مالي على إنهاء القيود التي تفرضها على بعثة الأمم المتحدة وإثبات أنها ستفي بالتزاماتها السياسية.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته الثاقبة، وأرحب أيضا بمشاركة ممثل مالي في جلسة اليوم.

وتعرب اليابان عن خالص تعازيها لأسر حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في خدمة بعثة الأمم المتحدة في مالي، بمن فيهم حفظة السلام السنغاليون الثلاثة الذين قتلوا في شباط/فبراير. وتقدر اليابان عمل البعثة المتكاملة في مالي وتؤيده تأييدا كاملا.

مالي (S/2023/36). وهي معايير أساسية لتقييم استمرار قدرة البعثة على البقاء. ونحث الحكومة الانتقالية في مالي على إحراز تقدم فوري في عملية الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاقات الجزائر وكفالة حرية التنقل للبعثة وقدرتها على تنفيذ كامل ولايتها، بما في ذلك أحكامها المتعلقة بحقوق الإنسان.

ولا بد لي من القول إنه من غير المقبول أن ترفض السلطات المالية ما يقرب من 300 طلب تصريح برحلات جوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فذلك يهدد سلامة وأمن حفظة السلام العاملين في مالي ويعوق قدرتهم على تنفيذ الولاية المنوطة بهم. وبينما نؤيد تأييدا تاما ما تبذله البعثة من جهود لحل مسألة تلك القيود، فإننا نشدد على التزامات الحكومة الانتقالية، بموجب اتفاق مركز القوات، بكفالة حرية تنقل البعثة وقدرتها على الوصول.

ونشعر بقلق بالغ إزاء قرار الحكومة الانتقالية بطرد رئيس شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وندين مواصلة عرقلة ولايات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مالي ونرفض القول بأن حقوق الإنسان تُسيء. وقد كلف المجلس البعثة بالإبلاغ بشكل محايد عن حالة حقوق الإنسان في مالي وعرقلة قدرة البعثة على تنفيذ تلك ولاية أمر غير مقبول. ونحث البعثة على كفالة امتثال جميع ترتيبات تبادل المعلومات امتثالا تاما لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ومن دواعي قلقنا البالغ أيضا أن الحكومة الانتقالية في مالي لم تصدر تأشيرات دخول لفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017). فمن شأن عدم تقديم فريق الخبراء لتقارير ميدانية أن يؤثر على عمل لجنة الجزاءات. وندعو جميع الأعضاء إلى التعاون مع فريق الخبراء وتيسير سفرهم.

وإذ تحل الذكرى السنوية الأولى لمذبحة المدنيين في مورا، نشعر بخيبة الأمل لأن الأمم المتحدة لم تصدر تقريرها عن الواقعة. ويستحق شعب مالي سردا يتسم بالصدق والشفافية للواقعة وجميع الادعاءات بحدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان داخل حدود بلده. وعلاوة

حركاتها، التي لا تقيد عملها فحسب، بل تهدد أيضا سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لها. ونشدد على أهمية تعزيز التعاون بين السلطات الانتقالية في مالي وبعثة الأمم المتحدة. وبينما يناقش المجلس تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي في الأشهر المقبلة، ستواصل اليابان العمل عن كثب مع أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، مع مراعاة مختلف العناصر، مثل المعايير الأربعة التي حددها الاستعراض الداخلي للأمين العام، والدور الهام الذي تؤديه البعثة في ضمان السلام والاستقرار في مالي، والاحتياجات الإنسانية والإنمائية لشعب مالي.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته الشاملة والترحيب بوفد مالي في جلسة اليوم.

لا تزال الحالة الأمنية في مالي غير مستقرة وما زالت تلحق خسائر فادحة ببعثة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نأسف لسقوط ثلاثة من حفظة السلام بالقرب من سونغويا في 21 شباط/فبراير، ونقدم خالص تعازينا وتضامنا لحكومة السنغال ولأسر الضحايا.

وتكرر البرازيل إدانتها الحازمة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يوجد مبرر لهذه الأعمال أو الاعتداءات على المدارس والمستشفيات. ونلاحظ بقلق عميق زيادة في هذه الهجمات. ونرى أيضا أن الزيادة المبلغ عنها في استخدام الجنود الأطفال وتجنيدهم تثير الجزع. ويجب أن نضاعف جهودنا لحماية أضعف الفئات.

وكما لوحظ بحق في تقرير الأمين العام (S/2023/236)، فإن انعدام الأمن يعيق وجود سلطة الدولة. ولذلك، ينبغي أن نواصل دعم جهود القوات المسلحة المالية لمكافحة الإرهاب، الذي لا يزال يشكل تحديا كبيرا لاستعادة سلطة الدولة في وسط وشمال مالي. ونلاحظ مع القلق أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى حل لاستئناف رحلات المراقبة والاستطلاع الاستخباراتية بدون طيار، على الرغم من أن بعثة الأمم اعتمدت التدابير المتفق عليها مع الحكومة الانتقالية في مالي. ولا بد أن تظل سلامة حفظة السلام وأمنهم أولوية عليا. وندعو

وأود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على تصميم اليابان على الوقوف إلى جانب شعب مالي ورغبته في السلام والاستقرار. وعلينا أن نبقى متطلعاتهم في مقدمة اهتماماتنا ونحن نناقش المسألة هنا في مجلس الأمن. وأفضل سبيل للمضي قدما نحو إحلال سلام دائم هو تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، محليا وإقليميا ودوليا، بما في ذلك المجلس وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي

وتلاحظ اليابان التقدم المحرز نحو العودة إلى النظام الدستوري. ويعد تأمين حيز سياسي ومدني آمن لجميع الأطراف المعنية للتعبير عن آرائها والمشاركة في الحوار السياسي أمرا ضروريا حيث يستعد البلد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة لاستكمال الانتقال الديمقراطي في مالي بحلول آذار/مارس 2024.

إن اتفاق السلام والمصالحة لعام 2015 في مالي هو الإطار الوحيد القائم لتحقيق السلام الدائم والمصالحة، وينبغي أن يجري تنفيذه جنبا إلى جنب مع الانتقال الديمقراطي. والدور الذي تؤديه الوساطة الدولية أكثر أهمية من أي وقت مضى، بما في ذلك من خلال جهود مثل تلك التي أعلن عنها يوم الجمعة الماضي، والرامية إلى استئناف تنفيذ اتفاق السلام.

ومن أجل مجتمع مستقر ومزدهر، يؤدي المجتمع المدني دورا هاما. ومن الضروري أيضا أن يستمع المجلس إلى الأصوات المتنوعة لمختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني. وينبغي ألا يتعرض أحد للتخويف قبل أو بعد إحاطة المجلس.

والحالة الأمنية المتدهورة، التي تسود الآن أيضا في الجنوب، تبعث على القلق. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها القوات المالية لمعالجة الحالة. وفي الوقت نفسه، تردد اليابان رأي الأمين العام، مشددة على أن العمليات الأمنية يجب أن تقترن بالجهود الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، ومعالجة الهشاشة الهيكلية، وتقديم الخدمات الأساسية، وضمن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتشيد اليابان باستمرار التزام بعثة الأمم المتحدة بالوفاء بولايتها رغم الصعوبات التي تواجهها، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية

نود أن نشيد بقيادة الجزائر لعملية الوساطة للخروج من المأزق الحالي، ونحث جميع القوى السياسية المالية على مواصلة المشاركة في الحوار ومضاعفة جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

قبل أن أختتم بياني، ونظرا للحالة الإنسانية المتردية يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للتشديد مرة أخرى على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي أن توجه هذه الفكرة مسعانا الجماعي لتعديل واستعراض مهام البعثة في مناقشات تجديد الولاية المقبلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد القاسم واني على إحاطته وأرحب بالممثل الدائم لمالي السيد عيسى كنفورو في جلسة اليوم.

تبذل حكومة مالي جهودا منتظمة لتطبيع الحالة ووضع الأساس لإجراء الانتخابات على جميع المستويات ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. كما تواصل تنفيذ خريطة الطريق للفترة الانتقالية واتخاذ التدابير اللازمة مثل وضع القوانين الانتخابية وإجراء إصلاحات في النظم الإقليمية ومناقشة مشروع دستور جديد على الصعيد الوطني.

في 10 آذار/مارس أعلنت حكومة مالي تأجيل الاستفتاء الدستوري لأسباب وجيهة على ما يبدو إذ أن عليها أن تكفل قدرة أكبر عدد ممكن من المواطنين الماليين على الإدلاء بأصواتهم بحرية وأمان. في الوقت الراهن فإن الأولوية المطلقة تتمثل في ضمان حفظ الأمن في البلد، خاصة بعد الانسحاب الكامل لقوة برخان الفرنسية وفرقة عمل تاكوبا التابعة للاتحاد الأوروبي. وأكدت حكومة مالي أيضا التزامها باتفاق الجزائر للسلام الذي لا يزال الأساس لتحقيق السلام الدائم والوئام الوطني في البلد.

وفي سياق عمل لجنة متابعة الاتفاق من المقرر اتخاذ خطوات للتجديد بتحقيق التنمية في المناطق الشمالية لاستعادة المؤسسات وإدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الوطنية. ونظرا لتعقيد

السلطات المالية إلى العمل مع بعثة الأمم المتحدة دون إبطاء بشأن مراجعة إجراءات رحلات الطائرات بدون طيار، وهي إجراءات ضرورية لضمان حرية حركة البعثة.

وفي حزيران/يونيه، سيناقد المجلس تجديد ولاية البعثة. وترى البرازيل أن من الضروري ضمان حصول البعثة على الوسائل اللازمة لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والانتقال السياسي، فضلا عن حماية المدنيين ودعم استعادة سلطة الدولة المالية في جميع أنحاء البلد.

ونعتقد أن التعاون الإقليمي يمكن أن يكون مفيدا بنفس القدر في مساعدة مالي على تمهيد الطريق لعملية انتقالية ناجحة. وفي هذا الصدد، تؤيد البرازيل تأييدا تاما المشاركة الحالية مع وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، غودلاك جوناثان، وتأمل أن يؤدي حوار مع السلطات الانتقالية في مالي إلى تعاون أوثق بشأن وضع وتنفيذ خطة انتقالية تفضي إلى استعادة النظام الدستوري.

والعودة إلى الحياة الديمقراطية الطبيعية، بما في ذلك صياغة دستور جديد، مسعى جماعي يجب أن يشمل النساء والشباب والأقليات العرقية والدينية. ونشيد بالسلطات المالية على الانتهاء من تلك المرحلة وإضفاء الشرعية على تلك الممارسة بإشراك النساء والنقابات والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني في عمل لجنة الصياغة.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة والهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات بغية تنسيق الدعم التقني واللوجستي للاقتراع، ونرحب كذلك بتزويد منظمات المجتمع المدني ببناء القدرات في مجال تعزيز المنظور الجنساني في العملية الانتخابية ومنع العنف المتصل بالانتخابات. وهذه خطوات مشجعة ولموسة نحو مزيد من الشمولية والمشاركة في الاقتراع.

ولئن كانت التطورات التي ذكرتها فيما يتعلق بالعملية الانتقالية والإصلاحات الدستورية لافتة للنظر، فإنها لا يمكن أن ترسي أساسا سليما للسلام الدائم بدون اتفاق للسلام والمصالحة في مالي. ولذلك،

تقدم روسيا مساعدة شاملة للجيش المالي بما في ذلك في تعزيز استعداداته القتالي وتدريب الجنود وأفراده المسؤولين عن إنفاذ القانون. كما يستمر تعاوننا الثنائي بناء على طلب باماكو وبما يتفق تماما مع قواعد القانون الدولي المنطبقة. وبفضل الدعم الجزئي الذي تقدمه روسيا تمكنت القوات المسلحة المالية من تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب إلى حد كبير وترجمة الإمكانيات إلى نتائج ملموسة في الميدان.

لقد سمعنا مرة أخرى رد فعل سلبي من الزملاء الغربيين على زيادة التعاون الروسي المالي. ونشعر بالأسف لعدم قدرتهم على تحيية خصومتهم الجيوسياسية جانبا. ومن حيث الجوهر، فإن ادعاءاتهم هذه لا صلة لها بالقلق على سلامة مالي. على العكس من ذلك، فأراء المايينلا تعينهم ولم تكن تعينهم أبدا. ويعلم الجميع أن ضرورة تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل - ومالي على وجه الخصوص - قد نتجت عن الإجراءات العسكرية غير المسؤولة للدول الغربية في ليبيا. ولم تسفر السنوات الطويلة من وجود البلدان الغربية في هذا الجزء من أفريقيا عن أي نتائج ملموسة.

في هذا الصدد، ندعو زملاءنا في المجلس إلى الاعتراف بأخطائهم ونبذ عاداتهم الاستعمارية الحديثة. فهذا الإقليم ليس ملكا لهم. فلنترك للماليين وشعوب البلدان المجاورة في المنطقة أخذ زمام أمرهم وحل مشاكلهم بأنفسهم بمساعدة الشركاء الذين يختارونهم بأنفسهم.

إننا لم نلتق أي شكاوى من شركائنا الأفارقة فيما يتعلق بمعايير تعاوننا معهم. ونرى أنه ينبغي لنا في ظل هذه الظروف أن نقدم المساعدة الفعالة إلى السلطات المالية في التغلب على المشاكل الملحة بدلا من فرض الإملاءات عليها كما تميل بلدان معينة إلى ذلك.

وندعو شركاء باماكو الدوليين إلى الامتناع عن تسييس مساعداتهم بوصفهم مانحين، الأمر الذي أدى إلى تعليق تمويل برامج المساعدة الإنمائية المالية. وقد تؤدي هذه القرارات إلى زيادة تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلا، خاصة بالنظر إلى النقص المزمن في تمويل الخطة الإنسانية لهذا البلد.

تعترم روسيا تقديم المزيد من الدعم لتطبيع الحالة في مالي باستخدام مجلس الأمن محفلا لذلك فضلا عن تقديم المساعدة الشاملة

عملية التفاوض، من المهم أن يتحلى الموقعون على اتفاق السلام بالمرونة فضلا عن الاستعداد لتقديم التنازلات لأجل السلام وتحقيق الوحدة في مالي.

فبدون تطبيع الوضع في مالي لن يتسنى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. ولا تزال الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة تشنط في رقعة واسعة من الأراضي المالية وتواصل بانتظام شن غارات على السكان المدنيين ووحدات من الجيش المالي وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة. وعلى الرغم من هذه الصعوبات الحقيقية أثبتت القوات المسلحة المالية قدرتها على مكافحة الإرهابيين بصورة فعالة.

ونرحب بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار في وسط مالي. ونرى أن حكومة مالي تواصل بذل كل ما في وسعها للتغلب على التحديات التي تواجه البلد حاليا، خاصة فيما يتعلق بكفالة حفظ الأمن والاستقرار السياسي. ونؤيد جهود البعثة في مساعدة باماكو وسكان البلد على حل مشاكلهم الراهنة. ونشيد بجهود البعثة في تيسير تحقيق الاستقرار في مالي. إننا ننتههم المخاطر التي يواجهها حفظه السلام خلال خدمتهم في هذا البلد ونشيد بأولئك الذين ضحوا بحياتهم لأجل تحقيق السلام والاستقرار في مالي.

يتمثل العامل الرئيسي لتحقيق أهداف البعثة في التنسيق الوثيق مع البلد المضيف واحترام سيادة مالي. في الوقت نفسه من المهم التركيز على تنفيذ العناصر الرئيسية لولاية البعثة، لا سيما حماية المدنيين ودعم قوات الأمن والدفاع المالية تحقيقا لهذه الغاية. كما ينبغي للبعثة أن تلتزم التزاما صارما بولايتها في مجال حقوق الإنسان، خاصة دعم الحكومة المالية في إجراء التحقيقات ذات الصلة.

ونأسف لقرار بعض البلدان المساهمة بقوات سحب أو تعليق مشاركتها في البعثة. وفيما يتعلق بخيارات إعادة تشكيل وجود حفظه السلام، نرى أنه ينبغي أن يتناسب أي خيار لتفويض طرائق عمل البعثة مع التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد، فضلا عن الاتفاق عليه مسبقا مع باماكو استنادا إلى رؤية البلد المضيف.

المالية. وفي هذا الصدد، وافق فخامة العقيد أسيمي غويتا، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة، على المشروع النهائي للدستور الجديد لجمهورية مالي في 16 آذار/مارس وقدمه إلى الجهات السياسية المعنية في البلد في 20 آذار/مارس. وقد أُرْجئ الاستفتاء الذي كان مقرراً لهذا الغرض من أجل وضع بطاقة هوية وطنية بيومترية مأمونة قيد الاستخدام لمنع خطر التزوير، وتهيئة الظروف للمشاركة الفعالة لجميع المواطنين في المشاورات الانتخابية، وتقليص الوقت اللازم لتفعيل الاستفتاء المستقل لإدارة الانتخابات من أجل الوفاء بالموعد النهائي للانتقالي. وتقوم الحكومة حالياً بتوعية سكان مالي بمشروع الدستور.

وفيما يتعلق باتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، وعلى الرغم من بعض الصعوبات المتصلة بالقرار الانفرادي الذي اتخذته تنسيقية حركات أزواد والاتلاف بتعليق مشاركتها في آلية رصد الاتفاق، يمكنني أن أؤكد التزام الحكومة بمواصلة تنفيذها بفعالية وحكمة، ولا سيما مع تنسيقية الحركات العاملة، والموقعين أيضاً على الاتفاق، في انتظار انضمام إخواننا الآخرين إلينا في عملية السلام.

ويتمثل جزء من تلك الدينامية في إعادة التنظيم الإقليمي واعتماد مجلس الوزراء في 29 آذار/مارس لمشاريع مراسيم ترمي إلى تحسين أداء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة الوطنية للإدماج. وأذكر بأنه، حتى الآن، أعيد إدماج 2 750 مقاتلاً سابقاً في قوات الدفاع والأمن المالية.

علاوة على ذلك، بعد تقديم التقرير النهائي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في نهاية عام 2022، اعتمد مجلس الوزراء في 1 آذار/مارس النصوص المتعلقة بإنشاء سلطة لإدارة التعويضات لضحايا الأزمات منذ عام 1960. ويجري حالياً اعتماد التوصيات المتعلقة بمركز تعزيز السلام والوحدة.

وأود أن أعرب عن شكرنا لجهود الوساطة الدولية، وعلى رأسها الجمهورية الجزائرية الشقيقة. ونحيط علماً بالمقترحات الأخيرة لجهود

إلى باماكو على أساس ثنائي. كما نواصل العمل على إيجاد سبل لتقديم مساعدة إضافية إلى مالي في قطاعي الغذاء والطاقة. ونعتمد أن تقديم المساعدة الفعالة إلى حكومة مالي لكفالة حفظ الأمن والتغلب على الأزمة سيعزز السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الساحل والصحراء بأسرها. ونعتمد أنه ينبغي أن تضطلع شعوب المنطقة نفسها بدور رائد في تحقيق الاستقرار في المنطقة وفقاً لمبدأ «الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية».

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن تهاني وفد مالي الحارة على تولي بلدكم الاتحاد الروسي رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل 2023 بوصفه بلداً صديقاً وشريكاً استراتيجياً لمالي.

وتحيط حكومة مالي علماً بتقرير الأمين العام قيد الاستعراض (S/2022/731) وأشكر أخي السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته وتقديمه آخر المستجدات منذ نشر التقرير.

ترد الملاحظات التفصيلية لحكومة مالي في المذكرة التي أُجبلت إلى مجلس الأمن بالأمس. أود الآن أن أبدي بضع ملاحظات بشأن المسائل التي أثّرت في تقرير الأمين العام وتعليقات أعضاء المجلس التي استمعت إليها بعناية.

أولاً، على الصعيد السياسي، يسرني أن أشير إلى أن الأمين العام قد أشاد بالتقدم الهائل المحرز في هذا المجال. بالإضافة إلى عواقب التدخل العسكري في ليبيا، الذي لا تزال آثاره ملموسة، تترك السلطات الانتقالية في مالي جيذاً للأسباب الأخرى التي زادت من حدة الأزمة متعددة الأبعاد التي يمر بها البلد منذ أكثر من عقد من الزمن.

لذلك تعمل الحكومة في إطار عملية شفافة وشاملة، على تنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية والانتخابية اللازمة لإعادة بناء الدولة

محكمة الجنايات في بامako في 24 كانون الثاني/يناير على شخص أدين بارتكاب هجوم أودى بحياة خمسة من حفظة السلام ومدني في 22 كانون الثاني/يناير 2019.

لذا يمكنني أن أؤكد أن الحكومة ستواصل العمل بلا كلل من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي الإنساني على أراضيها. بيد أن مالي ستقف بحزم وتصميم ضد أي استخدام لتلك المسألة لأغراض سياسية أو لزعزعة الاستقرار.

أولاً، استمع المجلس من فوره إلى ممثل فرنسا وهو يتكلم بتصميم عن حالة حقوق الإنسان في مالي. وأود أن أقول إن لديه ذاكرة انتقائية، خاصة عندما تحدث عن حادثة مورا. وليذكر السفير الفرنسي أن عدة فقرات من تقرير لجنة التحقيق الدولية في مالي مكرسة لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب المالي من قبل القوات الفرنسية. وكنت أود أن أراه يذكر ذلك بنفس العزم.

ثانياً، لو لم تكن لديه مثل هذه الذاكرة الانتقائية، لكنت كنت أود أن يخبر سفير فرنسا المجلس بأن القوات الفرنسية حولت في كانون الثاني/يناير 2021 حفل زفاف في باونتي إلى مأساة وطنية. ولو لم تكن لديه مثل هذه الذاكرة الانتقائية، لكنت أود أن يخبرنا عن الجهود المبذولة لمتابعة التقرير المتعلق بذلك الحادث، لمجرد إعطاء مثالين.

سمعت عدة تأويلات حول هذه الطاوله، بما في ذلك من جاري من الإكوادور. وأود أن أقول له إن مالي ليس لديها سوى القليل من الدروس، إن وجدت، لتتعلمها من بلد أدين أيضاً بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. إن مسائل حرية التعبير وحرية التجمع واضطهاد الصحفيين والمدعين العامين والقضاة منتشرة بصورة مماثلة في بلده. فلا تكن لدينا ذاكرة انتقائية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فهي تنطبق على الجميع. ولا أود إلا أن أؤكد من جديد أننا ما زلنا مصممين على العمل مع المجلس لتحسين حالة حقوق الإنسان، ولكننا ضد التسييس والوصم بشأن تلك المسألة بالتحديد.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها حكومة مالي، فإن الحالة الإنسانية تتوقف على عوامل خارجية معينة، مثل الجماعات

الوساطة لإعادة إطلاق عملية السلام، ونؤكد من جديد استعدادنا للعمل معها لاستعادة السلام والاستقرار في بلدي.

وعلى الصعيد الأمني، تواصل قوات الدفاع والأمن المالية هجماتها ضد المنظمات الإرهابية وقد حققت نتائج مشجعة للغاية. وتم تحديد عشرات الإرهابيين وتدمير ملاذاتهم والاستيلاء على كميات كبيرة من العتاد الحربي وتدميرها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً، ألقى القبض على عشرات الإرهابيين وقدموا إلى العدالة، بالتوازي مع الاستسلام الطوعي للعديد من الإرهابيين في المناطق الوسطى. وكما يؤكد تقرير الأمين العام، مكنت تلك الإجراءات أيضاً من تعزيز وجود الدولة على الإقليم، ورفع الحصار وسيطرة الإرهابيين عن بعض المواقع في المناطق الشمالية والوسطى، وتعزيز توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان، بما في ذلك إعادة فتح بعض المدارس في المناطق التي لا تزال متأثرة بانعدام الأمن. تنفذ تلك العمليات في امتثال صارم لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وفقاً لقيمنا الإنسانية التقليدية وكواجب تجاه سكاننا.

وعلى نفس المنوال، أطلق رئيس الوزراء ورئيس الحكومة رسمياً في 17 آذار/مارس استراتيجية لتحقيق الاستقرار في المركز والتي يشكّل تنفيذها أولوية للحكومة.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، تعمل الحكومة، من خلال عودة الدولة تدريجياً إلى المناطق المحررة من النفوذ الإرهابي، على الحد من انتهاكات حقوق الإنسان التي يجب التذكير بأن الجماعات الإرهابية المسلحة هي من يرتكبها أساساً.

وفي ذلك الصدد، اتخذت الآلية المؤسسية خطوة حاسمة، بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في 1 شباط/فبراير التي تتولى، في جملة أمور، مسؤولية تنسيق السياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان وضمن تنفيذ تدابير لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، تعمل الحكومة على مكافحة الإفلات من العقاب، كما يتبين، إذا لزم الأمر، من خلال الحكم الذي أصدرته

الاستقرار اللازم لتميمته المستدامة. ومن جانبها تظل الحكومة التي تعتر بدعم الشعب المالي ملتزمة بكفالة التنفيذ الناجح للإصلاحات السياسية والمؤسسية الجارية بما في ذلك إجراء الاستفتاء والانتخابات العامة بغية إنهاء عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي والأمني الذي يشهده بلدنا منذ عدة سنوات. في الوقت نفسه تكثف قوات الدفاع والأمن المالية عملياتها الهجومية للدفاع عن البلد وحماية السكان وممتلكاتهم. وأمل أن يبدي شركاؤنا - بمن فيهم أعضاء المجلس - تفهما ودعما أكبر للخيارات السيادية لشعب مالي وحكومته التي تظل على استعداد للتعاون مع جميع الراغبين شريطة تقيدهم باحترام المبادئ التوجيهية لسياسة مالي الخارجية. وأشكر بصدق جميع شركاء مالي الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم الهادف في جهودها الرامية إلى إنهاء هذه الأزمة.

أخيرا، أحنى إجلالا لجميع ضحايا الأزمة المالية - مدنيين وعسكريين وماليين وأجانب - الذين سقطوا في ساحة البطولة والشرف. وأعرب عن تعازي الخاصة لأشقائنا السنغاليين الذين فقدوا أرواحهم مؤخرا في مالي خلال مساعدتنا على تحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل فرنسا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سأتوخى الإيجاز. بطبيعة الحال لا أنوي الجدال مع ممثل مالي، لأن الإفراط غير مهم في جميع الأمور، وبالتالي فلا أهمية لإفراطه في ما قاله للتو عن بلدي. أود فقط أن أشير إلى ثلاثة أمور.

أولا في بداية عام 2013 - عندما شاركت في منصبي السابق في تلك القرارات في جميع مراحلها - تدخلت فرنسا في مالي بناء على طلب السلطات المالية. في ذلك الوقت كانت مالي تتصدى لهجوم داخل حدودها شنه تنظيم القاعدة الذي كانت قواته تتقدم نحو العاصمة وكانت ستسيطر بالكامل على مالي خلال يوم أو يومين فقط. وسواء رأى أحدهم الاعتراف بذلك أم لا فإن الجيش الفرنسي هو الذي حافظ على استقلال مالي في بداية عام 2013 ولولاه لسقط البلد في أيدي تنظيم القاعدة الإرهابي في بلاد المغرب الإسلامي وشركائه.

الإرهابية المسلحة، فضلاً عن الحالة الإنسانية وتغير المناخ. ولا تتم تغطية سوى ثلث احتياجات التمويل، في حين أن أسعار المواد الغذائية الأساسية ترتفع باستمرار في الأسواق العالمية.

إن حكومة مالي، من جانبها، ملتزمة بمضاعفة جهودها لتلبية الاحتياجات الإنسانية لمواطنينا الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النازحون داخليا واللاجئون، وفقاً لسياسة العمل الإنساني الوطنية، ومن هنا جاءت دعوتي إلى مزيد من التضامن الدولي من أجل مالي. وفيما يتعلق بالتحديات التشغيلية، ووفقاً للأرقام التي قدمها الأمين العام، تمت تلبية 75 في المائة من طلبات الحركة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة. وهكذا، وخلافاً لما يقال، لا توجد رغبة في تقييد تحركات البعثة، لأن طلبات البعثة غير المأذون بها للتحرك لم تحترم ببساطة الإجراء المتفق عليه بين الطرفين. لذلك ندعو البعثة إلى العمل بشكل أوثق مع السلطات المالية المختصة من خلال الإطار المتفق عليه الذي وضع لهذا الغرض لصالح أمن الجميع.

إذ أنتقل إلى مستقبل البعثة أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى أن استنتاجات التقرير عن الاستعراض الداخلي للبعثة (S/2023/36) لا تلبى توقعات حكومة مالي وشعبها. بيد أن الحكومة على استعداد لإجراء مناقشات بشأن هذه المسألة بالذات. وبالمثل، أود أن أشدد على أن حكومة مالي طلبت صراحة - في رسالتها المؤرخة I آذار/مارس الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/161، المرفق) - تغيير القائم على الصياغة في جميع الملفات المتعلقة بمالي في مجلس الأمن بسبب الكثير من الحوادث الموثقة لأفعال فرنسا الخاطئة ضد بلدي. وأدرك أن بوسعي أن أعول على حكمة مجلس الأمن في تلبية توقعات مالي وبالتالي تيسير التزامنا، لا سيما خلال المفاوضات بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي ستبدأ قريباً جداً.

في الختام، أود القول إنه بينما تواجه مالي حقا الكثير من التحديات قرر الشعب المالي الصامد أن ينهض ويأخذ زمام أمره ويتجنب أخطاء الماضي لأجل استعادة تماسكه السابق وتحقيق

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أشير إلى أن مناقشتنا قد اتخذت منحى تقاعليا.

طلب ممثل مالي الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): سأتوخى الإيجاز الشديد. لا أرغب في الدخول في جدل أيضا وأود أن أقول إن حالة حقوق الإنسان في مالي تشكل مصدر قلق رئيسي للحكومة وأنا نواصل العمل على تحسينها. كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الأمنية في البلد، وبالتالي فإننا نركز أيضا على الحالة الأمنية. ومن ناحية أخرى، فيما يتصل بالتعليقات التي أدلى بها الممثل الفرنسي للتو، فإنني لا أتفق مطلقا مع ما ذكره عن مختلف التقارير. فتلك الوثائق موجودة ومتاحة وتحكي عما حدث، وأحيله إليها.

ثانيا، طلبنا عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن لمناقشة الانتهاكات المتكررة لمجالنا الجوي وأعمال التجسس التي تعرضنا لها. وإذا وافق ممثل فرنسا على ذلك، أعتقد أن الوقت قد حان لإنهاء رفض عقد هذه الجلسة التي ستمكننا من التعبير عن آرائنا. أكرر القول إن شغلنا الرئيسي يتمثل في كفالة أمن الشعب المالي وإنجاز مهام الإصلاح السياسي والمؤسسي الذي نعمل على تحقيقه. إنني على استعداد للمناقشة مع صديقي ممثل إكوادور وممثل فرنسا. ولا شك أن لدينا مجالا للوصول إلى تفاهم. ولكن فلنكف عن تسييس مسألة حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/00.

ثانيا، منذ بداية عام 2013 قتل 50 جنديا فرنسيا في مالي دفاعا عن سلامتها الإقليمية وسيادتها وإحلال السلام في البلد - وليس غيره، تلك حقيقة.

ثالثا، كل ما قاله ممثل مالي عن الحوادث التي أثارها غير دقيق على الإطلاق، بدءا من الاتهامات المتعلقة بالزواج الذي تم في قرية باونتي. وقد تمكنت من مقابلة الأمين العام وإطلاعه على الصور الموثقة في ذلك الوقت لشرح ما حدث. ومما يؤسف له أن التقييمات والتقارير الأولى للأمم المتحدة كانت غير دقيقة تماما ولا أساس لها من الصحة. فلنقم ملاحظتنا على الحقائق ولنساعد الأمم المتحدة في أداء عملها. ونأمل أن تتمكن من مواصلة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. لنتحلى بالصبر في انتظار التقرير عن مورا حيث توفي 300 شخص في آذار/مارس 2022 وما زلنا ننتظر تقرير مجلس حقوق الإنسان عن ذلك الحادث. وستواصل فرنسا من جانبها مساعدة مالي والشعب المالي الذي يعاني ويتطلع إلى السلام والديمقراطية على ما أعتقد.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل إكوادور الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بالمثل لا أنوي أن أجادل ممثل مالي، وأود أن أوضح بضع نقاط.

أولا، لم أكن أنوي إلقاء عظة أو إعطاء دروس لحكومة مالي في موضوع حقوق الإنسان، التي لا ينبغي تسييسها لأنها تهم البشرية جمعاء ولا تقتصر على أي بلد بمفرده. لقد أدهشتني الملاحظة التي وردت فيما يتعلق بإكوادور. فشعب إكوادور يعيش اليوم في ظل نظام ديمقراطي، ولا يتعرض فيه الصحفيون أو المدعون العامون أو القضاة للاضطهاد. وربما لا يكون ممثل مالي على علم بأن حكومة السيد كوريا قد انتهت قبل أكثر من أربع سنوات.